٣ - مفاوضات أسوان : اتفاقية فك الاشتباك

وصل كسنجر إلى إسوان يوم ١١ يناير ١٩٧٤ لاجراء المفاوضات مع السادات لوضع اتفاقية عن « فك الاشتباك » والفصل بين القوات . وفى الموقف لم تتمكن المباحثات العسكرية فى الكيلو متر ١٠١ أو فى جنيف ، من [illegible] فيه إلى نتيجة محددة .

لقد كان واضحا لنا عند تنفيذ « اتفاقية النقاط الست » أن الجانب الإسرائيلى وضع العراقيل أمام تنفيذ البند رقم (٢) من الاتفاقية ، وهو الخاص « بتسوية مسألة عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق عن فك الاشتباك وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة » .

وبعد تضييق الخناق على الوفد الإسرائيلى اثناء مباحثات الكيلو ١٠١ ، بعد العديد من الاجتماعات ، اضطر الجنرال ياريف أن يقرر - بحضور الجنرال سيلاسفيو - أنه غير مفوض من حكومته لمناقشة انسحاب القوات الإسرائيلية الى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وان الحكومة الاسرائيلية ليست فى وضع يسمح لها بالبت فى هذه الأمور انتظارا لنتائج الانتخابات المقرر لها ديسمبر ٧٣ / يناير ١٩٧٤ . ولم أكن أثق أبدا فى صحة هذا السبب .

وتكررت المماطلة الإسرائيلية فى مباحثات جنيف ، عندما قرر الجنرال مردخاى جور رئيس الوفد الإسرائيلى - بحضور سيلاسفيو - أنه ليس لديه أفكار محددة عن فك

الاشتباك ، لأن الحكومة الإسرائيلية مازالت تدرس الموضوع ، ولم تصل إلى قرار بشأنه ، بعد ست جلسات من المفاوضات العسكرية فى جنيف .

وفى تقديرى ، أن إسرائيل – باتفاق مع كسنجر كانت تلتزم بعدم الوصول إلى نتيجة ايجابية فى هذا الموضوع لحين وصول كسنجر حتى يتم الاتفاق بوجوده وجهوده ، وبالتالى يبرز الدور الأمريكى فى قدرته على حل المشاكل بين إسرائيل والعرب .

□ □ □

أجرى كسنجر المفاوضات مع الرئيس السادات ووزير الخارجية اسماعيل فهمى فى أسوان ، وبدأ جولاته المكوكية بين اسوان والقدس . وبعد فترة ما ، أبلغنى الفريق أول أحمد إسماعيل بالسفر إلى أسوان للاشتراك فى المفاوضات المصرية الأمريكية لبحث الموضوعات العسكرية .

بدأ الدور الحقيقى لعملى فى اسوان ، عندما دعيت لحضور اجتماع للمفاوضات بين الوفدين المصرى والأمريكى ، يعقد فى فندق كتاركت الجديد فى أسوان . وقبل هذا الاجتماع لم يخطرنى الرئيس السادات بأى اتفاق مسبق تم بينه وبين كسنجر – فى المفاوضات التى تمت بينهما – عن أى موضوعات عسكرية بحثت بينهما سيتضمنها الاتفاق وكان اعتقادى أن مثل هذه الموضوعات العسكرية سيتم بحثها خلال المفاوضات بين الوفدين المصرى والأمريكى ، حتى يتعرف كسنجر على رأينا أثناء رحلاته المكوكية إلى إسرائيل ، وبالتالى يمكنه الوصول إلى اتفاق يرضى عنه الطرفان .

كان الوفد المصرى مكونا من إسماعيل فهمى وزير الخارجية رئيساً ، وأنا ، ومحمد رياض ، وأحمد عثمان ، وعمر سرى وآخرين من وزارة الخارجية . وكان الوفد الأمريكى مكونا برئاسة الدكتور هنرى كسنجر ومعه بنكر ، وأيلتس ، وسوندرز ، واثرتون ، وكوانت ، والمستشار القانونى لوزارة الخارجية .

جلسنا لاجراء محادثات جادة وسرية لمدة حوالى ساعتين ، نوقشت فيها موضوعات سياسية وأخرى عسكرية . وأبلغ كسنجر الحاضرين ببنود الاتفاق الذى توصل إليه مع الرئيس السادات حول الموضوعات العسكرية . وهنا كانت المفاجأة لى وللحاضرين ، عندما ذكر كسنجر ان الرئيس السادات وافق على تخفيض حجم القوات

إلى الضفة الشرقية للقناة لتصبح ٧٠٠٠ رجل ، ٣٠ دبابة ، وعدداً محدوداً من قطع المدفعية .

في هذه اللحظة شعرت بمدى التخفيض الذي سيحدث في القوات ، بعد أن كان لنا قوات جيشين يصل عدد رجالها إلى أكثر من عشرة أمثال العدد الجديد ، وكنا نقدر ان يكون لنا ٣٠٠ دبابة في شرق القناة ، كما كان الوضع الطبيعي أن يكون لنا أعداد كبيرة من المدفعية لتدعيم القوات في سيناء .

وأتذكر أني أبديت رفضي لتخفيض حجم القوات كما هو مقترح ، وقلت للدكتور كسنجر بحدة « إنك تعطي لإسرائيل كل مايضمن تأمين قواتها ، وتحرمنا من كل ما يضمن تأمين قواتنا .. إني لا أوافق على ذلك ، ولا يمكنني — كرئيس أركان حرب القوات المسلحة -- إيجاد المبرر له أمام القوات المسلحة »

قال كسنجر إنه يضع استراتيجية للسلام مستقبلا وهو موضوع هام ، وفي سبيل تحقيق ذلك تم الاتفاق على الأعداد المقترحة من القوات المصرية والأسلحة لتكون في شرق القناة .

قلت له إني لا أتحدث عن السلام ، ولكني أتحدث عن تأمين قواتنا ... وتركت غرفة الاجتماعات بانفعال ، بعد أن اغرورقت عيناي بالدموع ... واتجهت إلى الحمام .

ويقول إسماعيل فهمي إنه بعد أن غادرت الغرفة «بدأ الجميع يتململون وتأثرت مشاعر الوفد المصري الذي كان يشعر بنفس شعور الفريق الجمسي . وكان يمكن أن يرى المرء بسهولة على وجوه الوفد الأمريكي أنهم أيضا شعروا بالظلم الذي وقع على مصر .. غير أن كسنجر كان لا يفكر إلا في نفسه ، وقد شحب لونه ؛ وظل يدمدم قائلا « ما الخطأ الذي قلته ؟ »

عدت لغرفة الاجتماعات ، لأكون صامتا حتى نهاية الاجتماع . أخذ كسنجر يغرقني بالمديح ، ويقول إن العسكريين الإسرائيليين يقدرون تماما كفاءة الفريق الجمسي ... واعترفت إسرائيل بأنها تخشاه أكثر مما تخشى القادة العسكريين العرب الآخرين . لقد بقيت صامتا دون أن أعلق بكلمة على ما قاله كسنجر ، لأن المديح لم يكن يمحو المشكلة الحقيقية التي نواجهها

فقد كنت أقدر الجهد والتضحيات التي تحملتها القوات المصرية في الحرب ، وليس

هناك ما يدعو لتقديم هذا التنازل الكبير الذى قد يترتب عليه تهديد أمن القوات المسلحة ، وكنت أتوقع أن يستشير الرئيس السادات الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة أو يستشيرنى عند وصولى إلى أسوان ، لابداء الرأى في الموضوعات العسكرية التي يتضمنها الاتفاق ، ومنها حجم القوات التي يجب الاحتفاظ بها فى سيناء بحيث تكون قادرة على الدفاع بكفاءة عن الانجاز العسكرى الذى حققته . ولم يكن هناك ما يدعو – سياسيا أو عسكريا – إلى قبولنا لهذا التخفيض للقوات والتسليح .

□ □ □

بعد انتهاء المفاوضات ، اتصلت بالفريق أول إسماعيل بالقاهرة ، وبعد أن شرحت له ما دار فى هذا الاجتماع ، طلبت منه أن يحضر إلى أسوان بالطائرة التى تستغرق رحلتها ساعة ونصف الساعة ، لمناقشة وبحث الموضوع مع السيد الرئيس ، ونحن فى مرحلة المفاوضات قبل أن يتم الاتفاق رسميا بين مصر وإسرائيل .

وكان الحل التبادلى أن يتصل بالرئيس تليفونيا لتوضيح وجهة نظره والتى تتفق مع وجهة نظرى . ولا أعلم ماذا تم بعد ذلك بين الفريق أول إسماعيل والرئيس السادات .

وفى اليوم التالى ، استدعانى الرئيس إلى مكتبه فى استراحة أسوان ، وكنا وحدنا السادات وانا فقط . بادرنى بقوله إنه علم بغضبى اثناء جلسة مباحثات أمس ، وعدم موافقتى على تخفيض حجم القوات بالقدر الذى اتفق عليه مع كسنجر . وكان يرى أن حجم القوات فى شرق القناة لا يجب أن يكون عائقا أمام إتفاق فك الاشتباك ، وبالتالى يكون عائقا امام الاستراتيجية السياسية التى بضعها مع كسنجر لتحقيق السلام فى المنطقة على المدى البعيد . كما كان يرى الرئيس أن عمل قوات الطوارىء الدولية فى المنطقة العازلة بين القوات المصرية والإسرائيلية يكفل عدم استئناف القتال .

شرحت للسيد الرئيس وجهة النظر العسكرية قائلا : إن الحجم المقترح لقواتنا شرق القناة لا يحقق أبدا الدفاع عن الأرض التى حررتها قواتنا بمواجهة حوالى مائة كيلو متر . وإن إسرائيل لن تنسى الهزيمة التى لحقت بها فى حرب أكتوبر ، ولذلك فإننا لا نستبعد مطلقا قيامها بالهجوم ضد قواتنا ، برغم وجود قوات الطوارىء الدوليةالتى لم تخصص للقتال من جهة ولا تمنع أى طرف من استئناف القتال . وذكرت أننا نقدر فى القيادة العامة ضرورة الاحتفاظ بفرقتين من المشاة مدعمتين ، حوالى ٣٥ ألف مقاتل ، وحوالى

٣٠٠ دبابة ، وعدد كبير من قطع المدفعية بأعيرتها المختلفة فى شرق القناة ، بعد انتشار قوات الطوارىء الدولية فى منطقة « الفصل » بين القوات المصرية والإسرائيلية . فضلا عن ذلك فإن قواتنا فى الشرق يجب أن تكون تحت حماية صواريخ الدفاع الجوى . ولم يصل تفكيرنا إلى الحجم المحدود من القوات والتسليح الذى اتفق عليه - مبدئيا - مع كسنجر ، وما زال الوقت أمامنا لتعديل هذا الاقتراح .

وفى نهاية حديثى ، اقترحت على السيد الرئيس استدعاء الفريق أول أحمد اسماعيل إلى أسوان لمناقشته فى الموضوع ، والوقوف على رأيه .

رد الرئيس أنه لن يستدعى أحمد إسماعيل ، وأن الاتفاق الذى تم مع كسنجر يجب الالتزام به لصالح الإستراتيجية السياسية الجارى وضعها مع أمريكا . وأستطرد قائلا : إنه يحملنى مسئولية وضع الخطة المناسبة للدفاع شرق القناة بالقوات التى حددت ، مع مراقبة تنفيذ هذه الخطة . وأن ماقامت به هيئة عمليات القوات المسلحة برئاستى من إنجاز كبير فى حرب أكتوبر ، لابد أن يتكرر فى هذا الموقف الجديد .

وجاء يوم ١٧ يناير ١٩٧٤ ، وبعد رحلات مكوكية للدكتور كسنجر ، أذيع أن اتفاق « فك الاشتباك » قد تم بنجاح ، ووافقت عليه كل من مصر وإسرائيل .

واستأنفنا المباحثات العسكرية مع الجانب الإسرائيلى فى الكيلو متر ١٠١ لمناقشة طريقة تنفيذ الاتفاقية ومراحل التنفيذ ، والجداول الزمنية لها .

وبدأ تنفيذ اتفاق « فك الاشتباك » يوم ٢٥ يناير ١٩٧٤ ، وكانت الخطوة الأخيرة فيه يوم ٥ مارس ١٩٧٤ .

□ □ □

وأصبحت أوضاع القوات فى سيناء - تنفيذاً لاتفاق أسوان - كالآتى :

١ - قواتنا تعمل فى شريحة من الأرض من الضفة الشرقية للقناة حتى الخطوط الأمامية التى وصلت إليها فى حرب أكتوبر . وأصبحت هذه المنطقة « محدودة القوات والتسليح » . وأشير للخط الأمامى منها « بالخط أ - أ » .

٢ - قوات العدو انسحبت من الضفة الغربية للقناة ، وتعمل القوات الإسرائيلية فى

شريحة من الأرض فى سيناء غرب ممرات متلا والجدى على خط أشير له « بالخط جـ - جـ » ، كما أشير للخط الأمامى منها « بالخط ب - ب » .

٣ - تعمل قوات الطوارىء الدولية فى منطقة عازلة « منطقة فصل » بين الخط الأمامى للقوات المصرية والخط الأمامى للقوات الإسرائيلية .

٤ - يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل على الخط الأمامى لكل منهما ، دون تدخل من الجانب الآخر .

وفى خطابات متبادلة مع الرئيس السادات ورئيسة الوزراء جولدا مائير ، سجل الرئيس نكسون القيود التى تلتزم بها قوات الطرفين التى تعمل فى المناطق « محدودة القوات والتسليح » وهى التى وافق عليها الطرفان . وأصبحت القوات التى تعمل فى هذه المناطق هى ٧٠٠٠ مقاتل ينظمون فى ٨ كتائب ، ٣٠ دبابة ، وعدد محدود من المدافع حددت أنواعها وأعيرتها .

وكان هناك نص على عدم اقامة صواريخ مضادة للطائرات فى منطقة ٣٠ كيلومتراً من الخط الأمامى المصرى ، وإلى الشرق من الخط الأمامى الإسرائيلى .

وكان من المتفق عليه ، أن تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوى منتظمة للاشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاقية ، على أن تبلغ نتائج الاستطلاع للطرفين .

□ □ □

وهكذا انتظمت الأوضاع العسكرية فى جبهة القناة ، بوضع اتفاق « فك الاشتباك » موضع التنفيذ ، برغم التنازلات المصرية التى قدمناها ، وكان من الممكن تفاديها .

ونتيجة لهذا الاتفاق ، احتفظت القوات المصرية بخطوطها التى وصلت إليها فى سيناء خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وانسحبت القوات الإسرائيلية شرقاً فى سيناء بما فى ذلك قواتها التى كانت لها غرب القناة . وكان ذلك أول انسحاب إسرائيلى من أرض احتلتها ، تحت ضغط القوة العسكرية المصرية فى حرب أكتوبر .

لقد كان اتفاق فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل اتفاقا عسكريا . واتضحت طبيعته العسكرية من أن اللذين وقعاه هما رئيسا الأركان المصرى والإسرائيلى .

وبرغم ذلك فقد كان لهذا الاتفاق إنعكاس سياسى هام لا يمكن تجاهله .

فقد أصبح هذا الاتفاق نقطة تحول فى علاقات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بمصر . لقد أكّدت أمريكا دورها البارز وقدرتها على العمل لايجاد حل سياسى لمشكلة الشرق الأوسط . وانحسرت العلاقات المصرية السوفيتية بعد أن كانت مميزة لسنوات طويلة سابقة .